



وجهة

مطر

أحمد غراب

غزوة الجراد

اليمن وقد تحولت الى مأوى لجميع أنواع الحركات حقوقية وسياسية. معروف ان الجراد لديه المقدرة على غزو مناطق شاسعة وانه يستطيع الطيران لمسافات طويلة تقدر سرعته 20كم/ساعة ولمدة تتراوح بين 6-18 ساعة/اليوم يقطع خلالها أكثر من 150 كم في اليوم الواحد لكن على مين تلعبها اليمن منذ قدم التاريخ كانت مقبرة الغزاة والتذكر زمان لما جاء الجراد ان الناس فرحوا وانبسوا وتهللت اساريرهم واخذوا الشلالات والكريكات وصعدوا الجبل وكانوا يعبوا الشلالات وكأنهم يعبوا تمر هندي او بلس رومي في الساعات الاولى من الفجر والجراد متجمد لا يستطيع الحركة وانتذر ان احدهم فتح الشوالة وعبها بالكريك وكانت الشوالة ثقيلة جدا وسار فتح التنور واشعل النار وسكب شوالة الجراد فوق الحطب المشتعل وغطى التنور فحدث ما يشبه الانفجار وتبين لاحقا انهم عندما غرّفوا الجراد الى الشوالات غرّفوا تعبنا كانت تطويه الجراد فلما وضعه في التنور كان يتلوى من حرارة النار وبعد ان فتحوا التنور وجدوا امامهم وجبة مشوية يمكن ان نلقل عليها تعبنا بالجراد. اعتقد بعد هذا الكلام ان الجراد القادم سيفكر الف مرة قبل ان يغزو هذا البلد وسيحول مساره الى أي بلد ليس لديه خبرة بالجراد ولا يبلغ به الجوع حد التلذذ بالجراد كما تتلذذ الشعوب الاخرى بالحمام المشوي. اذكروا الله وعلو قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

بالأمس طالعنا صحيفة الثورة بخر يقول: "سرب كبير من الجراد الصحراوي قادماً من السعودية يغزو اليمن". التزامن العجيب بين غزوة الجراد وعودة المغتربين جعل البعض يعتقدون ان الجراد القادم يسوي بروفة للمغتربين الذين سيتم ترحيلهم أو ان الجراد هذا ممن شملهم قرار وزارة العمل السعودية بالترحيل. هبوب رياح الجراد مع عودة آلاف المغتربين اليمنيين يشير الى ان اليمن انضمت الى المنظومة الخليجية عبر قناتين ثلاث لهما الاولى قناة الغبار فكل الرياح المحملة بالأتربة التي تهب على اليمن في الفترات الاخيرة مصدرها دول الجوار.

اما القناة الثانية التي فهي قناة الجراد فهو ايضا قادم من السعودية الشقيقة ويبدو انه جراد دخل المملكة تهريب. عزيزي الجراد القادم مالك ولليمن فأنت فيها مأكول لا محالة، لن تجد فيها ما تأكله فقد اكل الفاسدون الاخضر واليابس. ويمكن قياس مدى سهولة تسجيل ملكية الأراضي والعقارات من خلال وضع اليمن في مؤشر تسجيل الملكية في تقارير بيئة الأعمال التي تصدرها مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، حيث يقاس هذا المؤشر مدى سهولة تأمين حقوق الملكية من خلال تتبع تسلسل الإجراءات الضرورية لنقل عقود الملكية من البائع إلى المشتري، من حيث عدد الإجراءات ومدتها وتكلفتها، وبالذات عقود ملكية الأراضي والعقارات. وتشير تقارير بيئة الأعمال إلى تقدم مرتبة اليمن في هذا المؤشر على المستوى العالمي، وذلك في المرتبة 55 عالمياً، إذ تتطلب عملية تسجيل الملكية 6 إجراءات تأخذ من الوقت 19 يوماً، وتكلف 3.8٪ من قيمة الملكية، علماً بأن قانون ضريبة الدخل الجديد رقم (17) الصادر في عام 2010 قد خفض ضريبة نقل ملكية الأراضي والعقارات من مستواها السابق (3٪ من قيمة العقار) إلى 1٪ من قيمة العقار في عمليات البيع التالية للتسجيل الأول، وتم كذلك تحديد سقف الأعلى للغرامات بـ 20٪ من قيمة الضريبة على البيعات العقارية مع عمل فترة سماح لمدة شهرين من تاريخ العقد. ووفقاً لتقرير بيئة الأعمال 2012-13 لم تقم الجهة المعنية بأي إصلاحات ملموسة في هذا المؤشر خلال الفترة 2007-2012، وبالتالي ثبات درجة قياس مكوناتها خلال الفترة نفسها. بناءً على ما سبق فإن الخطوة الأولى تتمثل في تعزيز وتقوية سيادة القانون بما يساهم في تعزيز حقوق ملكية الأراضي وضمان حياتنا، إلى جانب توفير العناصر والمكونات الأخرى لبيئة الاستثمار في بلادنا، على اعتبار أن قانون الاستثمار لا يشكل إلا مكوناً واحداً من المكونات الأساسية الهامة لهذه البيئة.

يمن الـ (60) مليوناً!!

عام 2030 سيصل تعداد السكان في اليمن إلى 60 مليوناً، وفقاً لتقديرات الخبراء والتقارير الرسمية وشبه الرسمية في العام 2013م. النجاح الوحيد والأبرز الذي حققه كسحب يتكرر في "التكاثر". ولا توجد ألقاب أو جوائز عالمية تمنح لأكثر الشعوب تناسلاً وإنتاجاً بشرياً وإلا كانت اليمن احتكرت المرتبة الأولى ومنصة التتويج سنوياً.

مقابل الإنتاج البشري تتقلص مساهماتنا الفردية والجماعية في إنتاج الذرة والمحاصيل الغذائية والظروف المواتية لاستيعاب الطفرة السكانية التي تجاوزت حدود المعقول والمتوقع عالمياً. على العكس، هناك من الشواهد ما يفيد بأننا نتخلص يومياً من خطوط ومعدلات الإنتاج الاقتصادي والزراعي المتواضعة ونحقق قفزات مهولة ومتتالية. نزولاً باتجاه "الصفير" وشوية!! لكن أيضاً المشكلة ليست فقط هنا. بل في كوننا غير عابئين بالمرّة ولا أحد يكثر لمعدلات تراكم الكارثة. ننفق أوقاتنا وأيامنا وجهودنا وإمكاناتنا في ورشة كبيرة لممارسة وتدوير وإعادة إنتاج البطالة والفراغ بأحجام ومقاسات وألوان مختلفة. مجتمع بأسره مصلوب على سارية الريح ويقيض وقته في مصارعة طواحين الهواء والانهازام لها إلى ما لا نهاية.

بتنا نخشى حتى على أبسط مقومات ومسلمات التعايش الإنساني والجماعي فيما بيننا كمجتمع وعائلة. وصلت الأمور بيننا وفي بلادنا المتعبة حد الخرافة أننا عدنا وبعد كل هذه الأعوام والمراحل الجدل العدمي حول ما إذا كنا قادرين على العيش معاً والدمي معاً أم أنه من مصلحة أن نهدم الدار على رؤوسنا وكل واحد يأخذ نصيبه من الحجارة والغبار المتطاير؟؟

وكما زاد عدد السكان زاد أيضاً عدد السياسيين الذين يشكلون لوحدهم عقوبة كاملة بحق البلاد والعباد. وتتناسل الصراعات والأحقاد والكرهية. وكأننا نعيد سيرة الأجداد الأوائل الذين استنزلوا الغضب والعقوبة الإلهية بملء رغبتهم وإرادتهم ولم يجدوا ما يطلبونه من الله الرحيم إلا أن يباع بين أسفارهم. ولماذا يجب أن نندش لحالهم؟ هانحن على دربهم نسير ونفعل مثلما فعلوا. في الحقيقة أننا ربما نكون الأسوأ قياساً إلى حالتهم الغابرة!!

متى يجب أو يمكن أن يتوقف كل هذا العرض الفوضوي المريع ونحصل على فسحة من هدوء لنسأل أنفسنا: وماذا بعد؟؟



أمين الواسلي

Amineone101@gmail.com

وصلت الأمور

بيننا وفي بلادنا

المتعبة حد الخرافة

أننا عدنا وبعد

كل هذه الأعوام

والمراحل إلى الجدل

العدمي حول ما

إذا كنا قادرين على

العيش معاً والدمي

معاً؟ أم أنه من

مصلحتنا أن نهدم

الدار على رؤوسنا

وكل واحد يأخذ

نصيبه من الحجارة

والغبار المتطاير؟؟

لنسأل أنفسنا: وماذا بعد؟؟



بيئة الاستثمار.. هل نحن في حاجة إلى قانون استثمار جديد



أدنه أحمد الفيسل

لم تتمكن الحكومات السابقة والجهات الرسمية من إيجاد حلول جذرية يتم بموجبها تخصيص أراضي الدولة للأغراض الاستثمارية، بل على العكس من ذلك ساهمت بعض الحلول في تفاقم المشكلة وتزايد النزاعات على الأراضي

والمقابل تشكل الأراضي المملوكة للدولة ما بين 2.2٪ فقط من إجمالي الأراضي، وأراضي الوقف ما بين 12٪-13٪ من إجمالي الأراضي. كما ساهم إلغاء التأميم وعودة ملكية الأراضي إلى مالكيها الأصليين بعد قيام الوحدة اليمنية في ارتفاع نسبة الأراضي التي يديرها مالكوها في المناطق الجنوبية إلى 70٪ من إجمالي الأراضي الزراعية.

وترجع الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة إلى عدم وجود سجلات عامة تديرها وتنظيمها الدولة لتسجيل حقوق ملكية الأراضي وتداولها وعملية استخدامها وتأجيرها، حيث أن تسجيل حقوق الملكية الخاصة يتم غالباً عند القضاة أو الأمناء الشرعيين ثم يتم بعد ذلك تعميم وثائق الملكية في المحاكم، ولا يقتصر الأمر على الملكيات الخاصة وإنما يمتد الأمر إلى أراضي الدولة مثل أراضي الوقف التي لا يتوفر لها حتى الآن سجل دقيق وكامل. كذلك عدم وجود قانون شامل ومتطور منظم لتسجيل ملكية الأراضي وحقوق هذه الملكية، حيث يعتبر قانون السجل العقاري الساري رقم 39 الصادر في عام 1991 غير كاف وغير شامل وغير موافق للأوضاع والتطورات التي شهدتها اليمن منذ ذلك التاريخ. ولذلك قامت الهيئة العامة للأراضي بإعداد ثلاثة مشاريع قوانين استناداً إلى دراسة أعدها البنك الدولي في عام 2006، وهي قانون السجل العقاري

المقابل تشكل الأراضي المملوكة للدولة ما بين 2.2٪ فقط من إجمالي الأراضي، وأراضي الوقف ما بين 12٪-13٪ من إجمالي الأراضي. كما ساهم إلغاء التأميم وعودة ملكية الأراضي إلى مالكيها الأصليين بعد قيام الوحدة اليمنية في ارتفاع نسبة الأراضي التي يديرها مالكوها في المناطق الجنوبية إلى 70٪ من إجمالي الأراضي الزراعية.

وترجع الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة إلى عدم وجود سجلات عامة تديرها وتنظيمها الدولة لتسجيل حقوق ملكية الأراضي وتداولها وعملية استخدامها وتأجيرها، حيث أن تسجيل حقوق الملكية الخاصة يتم غالباً عند القضاة أو الأمناء الشرعيين ثم يتم بعد ذلك تعميم وثائق الملكية في المحاكم، ولا يقتصر الأمر على الملكيات الخاصة وإنما يمتد الأمر إلى أراضي الدولة مثل أراضي الوقف التي لا يتوفر لها حتى الآن سجل دقيق وكامل. كذلك عدم وجود قانون شامل ومتطور منظم لتسجيل ملكية الأراضي وحقوق هذه الملكية، حيث يعتبر قانون السجل العقاري الساري رقم 39 الصادر في عام 1991 غير كاف وغير شامل وغير موافق للأوضاع والتطورات التي شهدتها اليمن منذ ذلك التاريخ. ولذلك قامت الهيئة العامة للأراضي بإعداد ثلاثة مشاريع قوانين استناداً إلى دراسة أعدها البنك الدولي في عام 2006، وهي قانون السجل العقاري

عند الله وعندك يا وزير المالية

< المتابع لعلاقة الأستاذ صخر الوجيه وزير المالية بالثقافة ومسمياتها المختلفة، يلاحظ أن هناك فجاء، أو قل عدم انسجام وارتياح، ففي كل معاملة تقدم إليه من الثقافة تكون هناك ملاحظة شديدة، وردود رافضة، ومحاولات لدفع جهات الاختصاص إلى التخلي طواعية عن مشاريعها وخططها نظراً لحالة الجفاء المحوطة في سماء تلك المحافظة!>

بين يدي رسائل بتوقيعات مختلفة، خاصة بمشروع إنشاء مركز ثقافي في مديرية لودر، سأستعرضها هنا، منذ زمن ما قبل الأخ صخر الوجيه وما بعده في النقاط

التالية: - بتاريخ 20 / 8 / 2002م كتب عضو مجلس النواب أحمد عبدالله العزاني رسالة إلى نائب رئيس الجمهورية آنذاك (عبدربه منصور هادي) يشير فيها إلى حاجة مديرية لودر إلى مركز ثقافي يجمع طاقات المبدعين ويصقل مواهبهم ويغرس في أذهان الشباب الطموح الإنشائية النبيهة للمناخ وللثقافة والإرهاب، ويطلب منه التكرم بإعطاء توجيهاته باعتماد بناء مركز ثقافي.

وجه الأخ نائب رئيس الجمهورية وزير الثقافة باعتماد بناء مركز ثقافي في لودر ضمن خطة الثقافة لعام 2004م على أن يتم استئجار مقر للثقافة حتى يتم بناء المركز. بتاريخ 1 / 7 / 2008م بعث نائب وزير الثقافة د. أحمد سالم القاضي، خطاباً إلى محافظ أبين أحمد الميسري يطلب فيه توفير الأرض التي ستبنى عليها المركز وسوف يتم نزول مهندسين للمعاينة ووضع التصاميم الهندسية، والعمل على إدراجه في موازنة عام 2009م.

في 9 / 1 / 2009م وقع الشيخ محمد حسين محمد جعيل مع مدير مكتب الثقافة في لودر أحمد ناصر السعيدى إتفاقية بيع أرضية للثقافة بمبلغ (ثلاثة عشر مليوناً وستمئة ألف ريال) لإقامة المركز الثقافي، تم صرف المبلغ عبر السلطة المحلية أبين بتوجيه من الأخ أحمد الميسري.



حسين محمد ناصر

بين يدي رسائل

بتوقيعات مختلفة،

خاصة بمشروع إنشاء

مركز ثقافي في مديرية

لودر، سأستعرضها هنا،

منذ زمن ما قبل الأخ

صخر الوجيه وما بعده

في النقاط التالية: